المركز القانـوني للمحافظ في ظل قانون الإدارة المحلية 59 لسنة 2012م

أ. حمزة مختار علي العلوص ـ كلية الشريعة والقانون ـ جامعة نالوت
Hamzaallous@gmail.com

الملخّـــــــــــص :

تتناول هذه المقالة الوضع القانونـــي والدور الإداري للمحافظ في ليبيا، استنادًا إلى القانون رقم 59 لعام 2012. ويحلل عملية تعيين المحافظ، والمسؤوليات القانونية والإدارية الواسعة التي يضطلع بها، والعلاقة بين المحافظ والمجلس المحلي، كما يسـلط الضوء على التحديات الرئيسية التي يواجهها المحافظون، بما في ذلك الغموض في توزيع الصلاحيات، والتعقيدات البيروقراطية، ونقص الموارد المالية. كما يقارن بين المقاربتين المصرية والتونسية للحكم الذاتي المحلي ويوضح الاختلافات في عملية اللامركزية وتفويض السلطات للوحدات المحلية. ويتميز النموذج التونسي بتوزيع أكثر توازناً للصلاحيات بين المحافظين والمجالس المحلية ويقدم رؤى مهمة حول كيفية إصلاح المؤسسات المحلية في ليبيا.

وتخلص الدّراسة إلى عدد من التّوصيات، بما في ذلك الحاجة إلى إطار قانوني أوضح لمسؤوليات المحافظين، واستقلالية مالية أكبر للوحدات المحلية، وتبسيط الإجراءات البيروقراطية لتحسين تقديم الخدمات. كما تقترح الدراسة تحسين تدريب الموظفين الإداريين المحليين وزيادة التكامل بين السلطات المركزية والمحلية كتدابير ضرورية لتعزيز الحوكمة وتحقيق التنمية المستدامة في المناطق الليبية.

الكلمات المفتاحيـــــة : اللامركزية الإدارية، المحافظ، الإدارة المحلية، قانون رقم 59 لسنة 2012، التنمية المحلية، العلاقة بين، المحافظ والمجالس المحلية، التحديات القانونية، التحديات العملية، المقارنة بين الأنظمة الإدارية، الحكم المحلي، التجربة المصرية، التجربة التونسية، الحوكمة، صلاحيات المحافظ، ليبيا.

This research thoroughly examines the legal status and administrative role of the governor in Libya as defined by Law No. 59 of 2012. The analysis delves into the governor's appointment process, their extensive legal and administrative responsibilities, and the dynamic between governors and local councils. It highlights the central challenges faced by governors, such as unclear delegation of authority, bureaucratic complexities, and inadequate financial resources. The study draws comparisons with Egypt and Tunisia, demonstrating how these countries'

approaches to local governance differ, particularly regarding decentralization and empowerment of local units. Tunisia's model, with its more balanced distribution of powers between governors and local councils, provides valuable insights into how Libya might further reform its local governance structure.
The research concludes with several recommendations, including clarifying the legal framework for governor responsibilities, increasing fiscal autonomy for local units, and simplifying bureaucratic procedures to improve service delivery. Enhanced training for local administrative staff and better integration between central and local authorities are also proposed as critical measures to strengthen governance and promote sustainable development across Libya's regions.

المُقدّمَـــــة:

تُعتبر الإدارة العامة المحلية عنصراً أساسياً في تحديث السياسة العامة وتعزيز التنمية المستدامة، وتقوم اللامركزية الإدارية على فكرة توزيع الصلاحيات بين الدولة والسلطات المحلية، بهدف تحقيق العدالة في توزيع الموارد والصلاحيات. وتسـمح هذه العملية بتحسين الخدمات العامة وتوفير حلول تلبي احتياجات المجتمعات المحلية بشكل مباشر وأكثر فعالية.

والقانون الليبي رقم 59 لسنة 2012 م ، خطوة مهمة في إرساء هذا المبدأ، ويهدف إلى تحقيق التوازن بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية، وتمكين المجالس الحكومية والمحلية من اتخاذ قرارات مستقلة تؤثر بشكل مباشر على حياة المواطنين. ويسـمح القانون للوحدات المحلية بإدارة شؤونها الخاصة بما يتناسب مع احتياجاتها الفعلية، تحت رقابة وإشراف الحكومة المركزية، وذلك لضمان التنسيق والانسجام بين مستويات الحكم المختلفة.

وتعمل اللامركزية الإدارية على تعزيز مشاركة المجتمعات المحلية في اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهم اليومية، وهو أمر مطلوب بإلحاح لتحقيق التنمية المتوازنة، كما أنها تسهم في تنشيط الديمقراطية المحلية، وتقرّب الحكومة من المواطنين وتتيح تقديم خدمات إدارية أكثر كفاءة وفعالية تلبي الاحتياجات المتنوعة للمواطنين.

مـــع اعتماد القانون رقم 59 لعام 2012، تم تعزيز مفهوم الإدارة المحلية كأداة أساسية لتحقيق اللامركزية الإدارية في ليبيا ، ويهدف القانون إلى توزيع الصلاحيات بين الدّولة والمجالس المحلية وتمكين المجالس المحلية من اتخاذ القرارات المتعلقة بالتنمية المحلية والشؤون العامة، ويسمح القانون للوحدات المحلية بممارسة صلاحياتها تحت إشـراف الحكومة المركزية، وهي خطوة نحو تحقيق التوازن بين

المركزية واللامركزية. ويسهم ذلك في تقديم خدمات أفضل للمواطنين وتحسين إدارة الموارد بطريقة تعزز التنمية المستدامة.

ومن خلال الإدارة المحلية، ستلعب المجتمعات المحلية دورًا أكثر فعالية في تحديد أولوياتها واحتياجاتها الخاصة، مما يؤدي إلى مزيد من العدالة في توزيع الثروة ووضع سياسات عامة تتماشى مع الظروف المحلية المختلفة.

إشكاليـــة البحث:

تكمن إشكالية هذا البحث في تحديد مدى فاعلية المحافظة في ليبيا في ظل قانون الإدارة المحلية رقم 59 لسنة 2012 م ، وتطرح الدراسة قضية وضوح توزيع الصلاحيات بين المحافظ والمجالس المحلية وكيفية تأثير ذلك على أداء المحافظ في تحقيق التنمية المحلية ، كما تبحث في التحديات القانونية والإدارية التي يواجهها المحافظون مثل البيروقراطية ونقص الموارد المالية، ومدى تأثير هذه التحديات على اللامركزية الإدارية وتقديم الخدمات العامة بفعالية. وبالتالي، سيتم تحليل هذه القضايا من خلال مقارنة التجارب الإدارية في مصر وتونس، واستكشاف مدى إمكانية الاستفادة منها في تعزيز المؤسسات المحلية في ليبيا.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحليل دور المحافظ وصلاحياته بموجب قانون الإدارة المحلية رقم 59 لسنة 2012، مع التركيز على الجوانب القانونية والإدارية التي تؤثر على أداء المحافظ لمهامه. كما تهدف الدراسة إلى فهم أفضل لهيكلية عمل المحافظ وأثرها على تعزيز اللامركزية الإدارية، مع دراسة التحديات التي قد يواجهها.

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من كونه تتناول أحد الموضوعات الرئيسية في النظام الإداري في ليبيا: المحافظ. ففهم الوضع القانوني للمحافظ ضروري لضمان استمرارية وتطوير النظام الإداري المحلي وفهم دوره في تحسين الخدمات العامة وتعزيز التنمية المحلية من خلال دوره التنسيقي بين الحكومة المركزية والوحدات المحلية.

منهج البحث:

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي والتحليلي لدراسة الوضع القانوني والإداري للمحافظ في ليبيا وفقًا لقانون الإدارة المحلية رقم 59 لسنة 2012. يتم استخدام المنهج الوصفي لتقديم شرح تفصيلي لأحكام القانون المتعلق بالمحافظين وصلاحياتهم وعلاقاتهم بالمجالس المحلية، بينما يعتمد المنهج التحليلي لتحليل التحديات التي تواجه

المحافظين في تطبيق القانون ودورهم في تحقيق التنمية المحلية. كما يعتمد البحث على المنهج المقارن من خلال مقارنة النظام الإداري في ليبيا مع التجارب الإدارية في مصر وتونس، بهدف تسليط الضوء على نقاط القوة والضعف في كل نموذج، واستخلاص الدروس المستفادة التي يمكن تطبيقها في ليبيا لتحسين نظام الإدارة المحلية.

خطة البحث:

يتكون البحث من عدة فصول رئيسية، يتم تنظيمها كما يلي:
المقدمة: تقديم عام عن موضوع البحث وأهميته. وطرح إشكالية البحث وأهدافه. وبيان المنهج المتبع وخطة البحث. المبحث الأول: الإطار القانوني للإدارة المحلية في ليبيا: تعريف الإدارة المحلية. مصادر قانون الإدارة المحلية رقم 59 لسنة 2012 ، والمبحث الثاني: المركز القانوني للمحافظ في ليبيا: تعيين المحافظ وصلاحياته. والعلاقة بين المحافظ والمجالس المحلية. ودور المحافظ في تحقيق التنمية المحلية. والمبحث الثالث: التحديات القانونية والعملية التي تواجه المحافظين : التحديات القانونية المتعلقة بتوزيع الصلاحيات ، التحديات العملية التي تواجه المحافظين مثل البيروقراطية ونقص الموارد ، والمبحث الرابع: مقارنة التجارب الإدارية في مصر وتونس : التجربة المصرية: المركزية الإدارية ودور المحافظ ، والتجربة التونسية: اللامركزية ودور المجالس المحلية ، والخاتمة ، وفيها تلخيص أهم النتائج التي توصل إليها البحث ، وتقديم توصيات لتعزيز دور المحافظين وتحقيق التنمية المحلية المستدامة في ليبيا.

المبحث الأول ـ الإطار القانوني للإدارة المحليـــــــة:

المطلب الأول ـ تعريف الإدارة المحلية:

الحكم المحلي هو نظام إداري مصمم لتحقيق اللامركزية الفعالة من خلال توزيع السلطة بين الحكومة المركزية والهيئات الإدارية المحلية مثل المحافظات والبلديات. يسمح هذا النظام للوحدات المحلية بإدارة شؤونها الخاصة واتخاذ القرارات المتعلقة بالتنمية والخدمات العامة بما يتماشى مع احتياجات المجتمعات المحلية المختلفة. ويقوم النظام على زيادة كفاءة تقديم الخدمات وتحقيق التوزيع العادل للموارد، مما يساهم في رفع مستوى التنمية المحلية والاستجابة السريعة والفعالة لاحتياجات المواطنين.

تطـــوّر مفهوم الإدارة المحلية في ليبيا: تطور مفهوم الإدارة المحلية في ليبيا عبر عدة مراحل بما يتماشى مع الاحتياجات المتغيرة للمجتمع، فخلال الفترة الاستعمارية

وفترة ما بعد الاستعمار، احتكرت السلطات المركزية القرارات الإدارية والتخطيطية. وفي أوائل الستينيات، ومع تطور المجتمع الليبي في فترة ما بعد الاستقلال، بدأت الحاجة إلى نظام أكثر لامركزية في الظهور، وصدرت قوانين سعت إلى تعزيز دور الأقاليم والمحافظات .

في نهاية المطاف، ظهرت تحديات جديدة، مثل النمو السكاني والضغوط الاقتصادية، ولم تعد الإدارة المركزية قادرة على الاستجابة بفعالية لاحتياجات المواطنين في كل منطقة. ونتيجة لذلك، أصدرت ليبيا القانون رقم 59 لعام 2012، والذي يعد علامة فارقة في تطوير الإدارة المحلية، والذي أعطى صلاحيات أكبر للولايات والبلديات لإدارة شؤونها بشكل مستقل وتحت إشراف الحكومة المركزية ، ويستجيب ذلك للتوجه العالمي نحو تعزيز الديمقراطية المحلية وإشراك المواطنين في صنع القرار على المستوى المحلي وتحقيق الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد المحلية. من خلال توفير الإطار القانوني اللازم، يساهم تمكين المجالس المحلية والمحافظين من أداء أدوارهم بحرية واستقلالية في تحسين الخدمات المحلية وتوجيه التنمية بما يتماشى مع الاحتياجات المحلية، وبالتالي تعزيز الاستقرار والتكامل الوطني. (1)

خصائص الإدارة المحلية : تتسم الإدارة المحلية في ليبيا بعدة خصائص أهمها:

ـ الاستقلالية الإدارية : تتحرر المجالس المحلية من التدخل المباشر من الحكومة المركزية ويمكنها اتخاذ القرارات في إطار دورها المحدد قانوناً.

ـ المشاركة الشعبية: يتم تمكين المواطنين من المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بمناطقهم من خلال انتخابات المجالس المحلية.

ـ المسؤولية المالية: تتمتع الوحدات المحلية بالقدرة على إدارة مواردها المالية، بما في ذلك تحصيل الضرائب المحلية والإنفاق على احتياجات المجتمع المحلي.

ـ التنسيق مع الحكومة المركزية: تتمتع المجالس المحلية بالاستقلالية ولكنها تنسق مع الحكومة المركزية لضمان تنفيذ السياسات الوطنية على المستوى المحلي. (2)

أهمية الإدارة المحليـــة: تكمن أهمية الإدارة المحلية في قدرتها على توفير قناة مباشرة للتفاعل بين الدولة ومواطنيها، وبالتالي تعزيز قدرة الدولة على تقديم الخدمات التي تلبي احتياجات الناس بسرعة وكفاءة أكبر، كما أنها تسمح باستخدام الموارد المحلية بفعالية أكبر وتحسين مستويات المعيشة في كل منطقة من خلال تخصيص الأموال والمشاريع التنموية بما يتماشى مع الأولويات المحلية.

تعتبر الحوكمة المحلية وسيلة فعالة لتحسين أداء الحكومة وتعزيز الديمقراطية التشاركية. وذلك لأن المواطنين تتاح لهم الفرصة للتأثير على القرارات التي تؤثر على حياتهم اليومية، وبالتالي تعزيز علاقة الثقة بين الحكومة والمجتمعات المحلية.

المطلب الثاني ـ مصادر قانون الإدارة المحليـــــــــــة:

يعد القانون رقم 59 لسنة 2012 م ، بشأن الإدارة المحلية أحد القوانين الرئيسية التي تقوم عليها إدارة الدولة في ليبيا ، ويحدد هذا القانون الإطار العام الذي تقوم عليه اللامركزية الإدارية وينظم العلاقة بين الحكومة المركزية والوحدات المحلية فيما يتعلق بالصلاحيات والمسؤوليات. ويتألف القانون من سلسلة من المواد التي تحدد بدقة الصلاحيات الممنوحة للمحافظين والمجالس المحلية، وطريقة انتخابهم وتعيينهم، والقواعد والإجراءات التي يجب اتباعها لضمان تنفيذ القرارات الخاصة بالتنمية المحلية. ويضع القانون قواعد لتخصيص الموارد المالية والإدارية لتمكين الوحدات المحلية من القيام بمهامها باستقلالية ضمن إطار واسع يضمن التنسيق مع الحكومة المركزية. وتعد اللائحة التنفيذية للقانون، الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم 130 لسنة 2013، وثائق تكميلية تهدف إلى شرح وتفسير أحكام القانون. وهي تقدم تفاصيل حول كيفية تطبيق القانون في الممارسة العملية وتوضح العمليات اليومية وآليات صنع القرار للمحافظين والمجالس المحلية. تلعب اللوائح التنفيذية دوراً هاماً في تسهيل الشؤون المحلية من خلال توفير إجراءات واضحة للتنفيذ والتنسيق بين السلطات المختلفة. (3)

دور اللوائح التنفيذية في تفاصيل القانـــون: تهدف اللوائح التنفيذية للقانون رقم 59 إلى تفسير النص القانوني وتوضيح كيفية تطبيقه عملياً. فهي على سبيل المثال، توضح بالتفصيل مسؤولياتها اليومية، بدءًا من كيفية انتخاب أعضاء المجالس المحلية وكيفية تعيين المحافظين، مرورًا بإصدار التوجيهات وكيفية تنفيذ المشاريع المحلية، وصولًا إلى تقسيم الواجبات بين السلطات المختلفة، وبالإضافة إلى ذلك، توفّر اللوائح الإدارية إرشادات حول كيفية تخصيص الموارد المالية بين الحكومة المركزية والوحدات المحلية وتحدد الآليات التي يتم من خلالها التنسيق بين مستويات الحكم المختلفة. وتشمل هذه الآليات إنشاء صناديق لدعم المشاريع المحلية وتخصيص الأموال لتلبية الاحتياجات الفورية للمجتمعات المحلية.

أهمية مصادر التمويل الأخرى: بالإضافة إلى القانون رقم 59 ولوائحه التنفيذية، هناك العديد من القرارات والمراسيم الصادرة عن السلطات الإدارية التي تكمل الإطار القانوني للإدارة المحلية. وتتناول هذه القرارات قضايا محددة تتعلق بتطوير النظام

المالي والإداري للمحافظة، مثل القرارات الخاصة بتخصيص الميزانيات المحلية والإجراءات الخاصة بالتخطيط العمراني وإدارة الموارد العامة. وتعمل هذه المصادر الإضافية للمعلومات على معالجة الثغرات التي قد تنشأ أثناء تنفيذ التشريعات على أرض الواقع وتساهم في دعم وتطوير التشريعات بما يتماشى مع التطورات الوطنية، حيث تسمح بإجراء تعديلات مستمرة لتحسين أداء الحكومات المحلية.

خلاصة ذلك، تشكل سلسلة من النصوص القانونية، بدءًا من قانون الإدارة المحلية إلى اللوائح التنفيذية والقرارات التكميلية، الإطار القانوني الأساسي الذي يعتمد عليه نظام الحكم المحلي الليبي. وتهدف هذه النصوص القانونية إلى تعزيز التنمية المستدامة من خلال تحقيق التوازن بين المركزية والاستقلالية المحلية وتمكين المحافظات والمجالس المحلية من القيام بمهامها بفعالية.

المبحث الثاني ـ المركز القانوني للمحافظ وفق القانون رقم 59 لسنة 2012م:

المطلب الأول ــ تعيين المحافظ وصلاحياته :

يعتبر تعيين المحافظين أحد الإجراءات الأساسية في نظام الإدارة المحلية، ويتم تعيين المحافظين من قبل السلطات المركزية وفقاً للضوابط التي حددها القانون رقم 59 لسنة 2012 م ، ويتم انتخاب المحافظين على أساس كفاءتهم وخبرتهم في العمل الحكومي والإداري، ويعتبرون ممثلين للحكومة في المحافظة ومسؤولين عن تنفيذ سياسة الحكومة على مستوى المحافظة، بما في ذلك الإشراف على جميع الأعمال الإدارية والمالية والتنظيمية في المحافظة التي يشرفون عليها.

طريقة تعيين المحافظ: تخضع إجراءات تعيين المحافظين لأحكام القانون ، ويعطي القانون السلطة التنفيذية الحق في تعيين المحافظين لضمان تنفيذ السياسة العامة للدولة على المستوى المحلي. ويجب أن يكون المحافظون على درجة عالية من الكفاءة والخبرة في مجال الإدارة والقيادة. ويستند تعيين المحافظ إلى قرار تتخذه السلطة العليا (غالباً ما يكون رئيس الوزراء أو الهيئة المعترف بها دستورياً) لضمان قدرة الشخص المعين على الوفاء بالمسؤوليات الهامة الموكلة إليه ، ويعتمد القانون على معايير محددة لاختيار المحافظين، مثل المؤهلات الأكاديمية ، والخبرة في الإدارة العامة ، والقدرة على الاستجابة للأزمات ، والقدرة على إدارة المشروعات التنموية. ويتمتع المحافظون بحماية قانونية وصلاحيات واسعة لإدارة الشؤون المحلية بفعالية خلال فترة ولايتهم. (4)

الصلاحيات القانونية والإدارية للمحافظ: يتمتع المحافظون بمجموعة واسعة من الصلاحيات القانونية، بما في ذلك إدارة الشؤون المحلية والإشراف على تنفيذ السياسة العامة للدولة. وتشمل هذه الصلاحيات المهام التالية.

تنفيذ القانون : تنفيذ القانون: المحافظ مسؤول عن ضمان تنفيذ القوانين الصادرة عن السلطات المركزية داخل المحافظة. ويعمل المحافظون كحلقة وصل بين الحكومة المركزية والسلطات المحلية لضمان الامتثال للقوانين واللوائح.

إدارة مشاريع التنمية: المحافظ مخول بإدارة مشاريع التنمية المحلية بالتعاون مع المجالس المحلية. ويجوز له تخصيص الموارد والإشراف على المشاريع لضمان تحقيق الأهداف التنموية للإقليم.

الإشراف على الخدمات العامة : يتمتع المحافظ بسلطة الإشراف على تقديم الخدمات العامة مثل التعليم والصحة والنقل والبنية التحتية. ويتطلب دور المحافظ التنسيق بين السلطات المحلية لضمان تقديم خدمات متكاملة للمواطنين.

تنسيق الأمن المحلي: المحافظ مسؤول عن التنسيق مع السلطات الأمنية لضمان الأمن والاستقرار في الولاية. ويمكن للولاة اتخاذ التدابير اللازمة لضمان سلامة المواطنين والتعامل مع الأزمات عند نشوئها.

المشاركة في التخطيط العمراني: يساهم المحافظون في عملية التخطيط العمراني ويضمنون تنظيم الأراضي والمشاريع العمرانية وفقاً لخطة التنمية في المحافظة.

تمثيل المحافظين في الاجتماعات الرسمية: يمثل المحافظون المحافظين في الاجتماعات الرسمية مع الحكومة المركزية، وإبلاغ الحكومة باحتياجات المواطنين ومطالبهم والدفاع عن المصالح المحلية على المستوى الوطني. (5)

علاقة المحافظين بالحكومة المركزية: كممثلين للحكومة المركزية، يعمل المحافظون على تنفيذ السياسات الوطنية على المستوى المحلي. والمحافظون مسؤولون أيضاً عن إبلاغ الحكومة المركزية بأي مشاكل يواجهونها، مما يسمح للسلطات العليا بالتدخل إذا لزم الأمر. وتستند العلاقة بين المحافظ والسلطات المركزية على التعاون المستمر لضمان تحقيق أهداف التنمية المحلية وتوفير خدمات عامة ذات جودة وكفاءة عالية.

وباختصار، فإن الوالي هو الكيان القانوني المركزي في النظام الإداري المحلي، ويتحمل مجموعة واسعة من المسؤوليات الإدارية والقانونية المتعلقة بتنفيذ السياسة العامة وإدارة الموارد المحلية. ويتطلب دور المحافظ التنسيق المستمر مع الحكومة المركزية لضمان تنفيذ الخطة الوطنية على المستوى المحلي. (6)

المطلب الثاني ـ العلاقة بين المحافظ والمجالس المحلية:

ووفقًا لقانون الإدارة المحلية رقم 59 لسنة 2012، تقوم العلاقة بين المحافظين والمجالس المحلية في ليبيا على مبدأ التكامل والتنسيق المتبادل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية على المستوى المحلي ، فالمحافظ يمثل السلطة التنفيذية العليا للمحافظة، بينما يمثل المجلس المحلي السلطة التشريعية التي تضع الخطط التنموية وتحدد الأولويات المحلية ، وتتطلب هذه العلاقة تعاوناً وثيقاً لضمان تحقيق الأهداف المشتركة للتنمية المحلية وتقديم الخدمات العامة للمواطنين بشكل فعال.

هيكلية العلاقة بين المحافظ والمجلس المحلي: وفقًا للقانون رقم 59، تقوم المجالس المحلية بصياغة السياسة العامة وخطط التنمية في محافظاتها ويتم انتخاب أعضائها من خلال الانتخابات المحلية، مما يعزز شرعيتها الديمقراطية. ومن ناحية أخرى، فإن المحافظين مسؤولون عن تنفيذ هذه السياسات والخطط بالتعاون مع السلطات المحلية وضمان امتثال الوحدات المحلية للإجراءات واللوائح التي تضعها الحكومة المركزية.

الصلاحيات المتبادلة للمحافظ والمجالس المحلية: في حين يتمتع المحافظ بصلاحيات واسعة على تنفيذ السياسات المحلية والإشراف على الخدمات العامة، فإن المجالس المحلية لها دور رقابي على أداء المحافظ، حيث يمكنها مناقشة وتقديم المقترحات بشأن خطط التنمية. وتساهم المجالس المحلية في صياغة الموازنات المحلية وتحديد أولويات الاحتياجات، بينما يتولى المحافظ مسؤولية إدارة وتنفيذ المشروعات المتعلقة بهذه الموازنات.

ووفقًا للقانون، يتم تنظيم العلاقة بين الإثنين بحيث يتم توزيع المهام بطريقة تزيد من كفاءة العمليات المحلية. فعلى سبيل المثال، يمكن للمجالس المحلية تقديم مقترحات بشأن استخدام الموارد المحلية والمشروعات الاستثمارية، بينما يتولى المحافظ مسؤولية تنفيذ هذه القرارات والإشراف عليها لضمان تماشيها مع السياسة العامة للدولة. ويضمن هذا النظام التوازن بين مسؤوليات الوالي الإدارية والسلطات التشريعية للمجالس المحلية.

التفاعل اليومي بين المحافظين والمجالس المحلية: تتطلب العلاقة بين المحافظين والمجالس المحلية تفاعلاً يومياً من أجل تنفيذ خطط التنمية ومتابعة المشروعات. ويشمل هذا التفاعل عقد اجتماعات دورية لضمان التنسيق بين الطرفين، حيث يناقش المحافظ مع أعضاء المجالس المحلية المشاكل التي تواجه المحافظ والخطط المستقبلية. كما يمكن للمجالس المحلية أن تقدم مقترحات للمحافظ بشأن تحسين

الخدمات أو تغييرات محددة في السياسات بناءً على العقبات التي تواجهها على أرض الواقع.

حل النزاعات بين المحافظين والمجالس المحلية: تقوم العلاقة بين المحافظين والمجالس المحلية بشكل أساسي على التعاون، ولكن يمكن أن تنشأ نزاعات بينهما حول توزيع السلطات وكيفية تنفيذ السياسات. وفي مثل هذه الحالات، يلجأ كلا الطرفين إلى الحكومة المركزية للبت في الأمر. ويتمتع المحافظون بسلطات إدارية وقد يكونون قادرين على اتخاذ قرارات حاسمة، ولكن الرقابة من قبل المجالس المحلية تحد من إساءة استخدام سلطاتهم.

آليات التنسيق بين المحافظين والمجالس المحلية: لتجنب النزاعات وضمان التنسيق المستمر، ينص القانون على إنشاء لجان مشتركة بين المحافظين والمجالس المحلية. تسهل هذه اللجان التعاون وتوفر قناة اتصال مفتوحة لحل المشاكل والتبادل المنتظم للمعلومات. كما تساهم هذه اللجان أيضاً في مواءمة السياسات الوطنية والمحلية لصالح المواطنين.

بشكل عام، تقوم العلاقة بين المحافظين الليبيين والمجالس المحلية على مبادئ الشراكة والتبعية. يتمتع المحافظون بصلاحيات واسعة لتنفيذ سياسات الحكومة، بينما توفر المجالس المحلية الشرعية الديمقراطية للمساهمة في صياغة سياسات التنمية المحلية. ويعتمد نجاح النظام على التعاون الفعال بين الاثنين لضمان تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتقديم الخدمات بكفاءة وشفافية. (7)

المطلب الثالث ـ دور المحافظ في تحقيق التنمية المحلية:

ويُعد المحافظ عنصراً حاسماً في تحقيق التنمية المحلية ويلعب دوراً رئيسياً في دعم المشروعات التنموية وتوجيه السياسة العامة لتحقيق أهداف المحافظ الاقتصادية والاجتماعية. ويعتمد دور المحافظ في هذا المعنى على تفويض إداري واسع يسمح له بصياغة خطط التنمية بالتعاون مع المجالس المحلية والإشراف على تنفيذها، مع التركيز على تشجيع الاستثمار المحلي وتحسين الخدمات الأساسية.

صلاحيات المحافظ في دعم المشاريع المحلية: وفقاً للقانون رقم 59 لعام 2012، يتمتع المحافظ بصلاحية الإشراف المباشر على المشاريع التنموية التي تهدف إلى تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي في المحافظة. وتشمل هذه الصلاحيات تحديد أولويات التنمية بالاشتراك مع المجلس المحلي وجذب الاستثمار وتحفيز النشاط الاقتصادي ، ويجوز للمحافظ إصدار التوجيهات اللازمة لتسهيل إقامة المشروعات وتحسين البنية التحتية بما يتماشى مع الاحتياجات المحلية والموارد المتاحة.

وعلاوة على ذلك، سيسعى المحافظ إلى ضمان تكامل مشاريع التنمية وتلبية احتياجات سكان المقاطعة. من خلال دورهم في تنفيذ الخطة الوطنية على المستوى المحلي، يمكن للمحافظين توجيه الموارد المالية والبشرية لدعم مجموعة من المشاريع الاقتصادية، بما في ذلك تنمية القطاع الزراعي وتعزيز الصناعة المحلية وتطوير البنية التحتية الريفية.

تطوير البنية التحتية: تتمثل إحدى المهام الرئيسية للمحافظ في الإشراف على تطوير البنية التحتية في الإقليم. ويتطلب ذلك التنسيق مع الوزارات والهيئات الحكومية الأخرى لتنفيذ مشاريع البنية التحتية، مثل تطوير شبكات الطرق والنقل، وتطوير الخدمات الصحية والتعليمية، وتوفير خدمات الكهرباء والمياه. إن تطوير البنية التحتية يزيد من فرص الاستثمار ويحفز النشاط الاقتصادي في الإقليم ويساهم في تحسين مستوى معيشة المواطنين.

تشجيع الاستثمار المحلي: يلعب المحافظون دوراً رئيسياً في جذب الاستثمار إلى المقاطعة، سواء من داخل المقاطعة أو من خارجها. ويهدف المحافظون إلى خلق بيئة مواتية للاستثمار من خلال تسهيل الإجراءات الإدارية وتحسين البنية التحتية وتقديم الحوافز للمستثمرين. ويعزز هذا الدور للمحافظة من قدرتها على جذب المشاريع التي تخلق فرص عمل جديدة وتساهم في تنمية القطاعات الرئيسية مثل الزراعة والصناعة والسياحة.

إدارة الموارد المحلية: يتمثل أحد أهم أدوار المحافظ في إدارة الموارد المحلية بطريقة فعالة ومستدامة. ويتطلب ذلك بحث الموارد المتاحة في المحافظة، سواء كانت موارد طبيعية أو بشرية، واستغلالها بطريقة تحقق أقصى قدر من المنافع للمجتمع المحلي. وتشمل هذه الموارد البشرية في شكل أراضٍ زراعية وموارد مائية وعمالة محلية. وتقع على عاتق المحافظين مسؤولية وضع السياسات التي تهدف إلى الاستخدام الأمثل لهذه الموارد وضمان توزيعها العادل على جميع فئات المجتمع.

مواجهة تحديات التنمية : على الرغم من ولايتهم الواسعة، يواجه المحافظون عدداً من التحديات التي تعيق تنفيذ مشاريع التنمية. وتشمل هذه التحديات نقص التمويل والعقبات البيروقراطية والتدخلات السياسية. ومن المتوقع أن يجد المحافظون حلولاً فعالة للتغلب على هذه التحديات من خلال التنسيق مع مختلف الوكالات الحكومية واعتماد استراتيجيات تنموية مبتكرة.

دور المحافظين في التنمية المستدامـــة : يسعى المحافظون جاهدين لتحقيق التنمية المستدامة ليس فقط من خلال إدارة المشاريع قصيرة الأجل، بل - أيضاً - من خلال

اعتماد خطط طويلة الأجل تركز على تحسين الظروف المعيشية للأجيال الحالية والمستقبلية. ولتحقيق ذلك، لا بد من دمج الاستدامة البيئية، بما في ذلك حماية الموارد الطبيعية والحفاظ على البيئة، في التخطيط الإنمائي. ويلعب المحافظون دورًا محوريًا في هذا السياق من خلال تعزيز المشاريع التي تراعي حماية البيئة وتنمية الطاقة المتجددة.

خلاصة ذلك، يجمع المحافظون بين السلطتين الإدارية والتنفيذية لإدارة الموارد المحلية وتنفيذ المشاريع التنموية، وهم ركيزة مهمة في تحقيق التنمية المحلية. ويساهم دور المحافظين في تحسين البنية التحتية ودعم الاستثمار وتحقيق التنمية المستدامة، وهو ما ينعكس إيجاباً على تحسين نوعية الحياة في المحافظات. (8)

المبحث الثالث ـ التحديات القانونية والعملية التي تواجه المحافظ:

المطلب الأول ـ التحديات القانونيـــــة:

على الرغم من أن القانون رقم 59 لسنة 2012 بشأن الإدارة المحلية في ليبيا يمثل نقلة نوعية نحو تحقيق اللامركزية الإدارية، إلا أن هناك ثغرات قانونية تؤثر على فعالية المحافظين في أداء مهامهم. ومن أبرز هذه التحديات غموض توزيع الصلاحيات بين المحافظين والمجالس المحلية، مما يؤدي إلى تداخل المسؤوليات. فعلى سبيل المثال، في بعض المناطق، لا يحدد القانون في بعض المناطق من هو صاحب الكلمة الأخيرة بالضبط، مما يؤدي إلى تضارب بين السلطات المحلية والمركزية.

وعلاوة على ذلك، يفتقر القانون إلى آلية واضحة لتفويض السلطات إلى المحافظ. وعلى الرغم من أن المحافظين يمثلون السلطة الإدارية على المستوى المحلي، إلا أن العديد من القرارات تتطلب موافقة السلطات المركزية أو إجراءات مطولة. ويمكن أن تعيق هذه الإجراءات تنفيذ مشاريع التنمية المحلية وتؤدي إلى التأخير في الاستجابة لاحتياجات المجتمعات المحلية.

وأكبر التحديات التي يواجهها المحافظون هو الافتقار إلى السلطات المالية المخولة لهم. فبموجب القانون، لا يُمنح المحافظون صلاحيات كاملة لإدارة الموارد المالية المحلية أو جمع الإيرادات اللازمة لتنفيذ المشاريع. وبدلاً من ذلك، تعتمد المحافظات اعتماداً كبيراً على الأموال المقدمة من المركز، والتي تكون أحياناً غير كافية أو متأخرة، مما يعيق تنفيذ المشاريع التنموية.

علاوة على ذلك، هناك نقص في آليات المساءلة الفعالة بين الولاة والمجالس المحلية. فالقانون لا ينص على إجراءات محددة للتعامل مع النزاعات المحتملة بين المحافظين

والمجالس المحلية، سواء في مسائل التخطيط أو التنفيذ. هذا الافتقار إلى إطار قانوني يؤدي أحياناً إلى شلل إداري ويؤخر تقدم المشاريع.

وأخيراً، فإن عدم وجود أحكام في قانون الإدارة المحلية تسمح بالتحديث المنتظم للتشريعات المحلية استجابة للتغيرات السريعة في البيئة السياسية والاقتصادية يمثل مشكلة. ولا يزال المحافظون مقيدون بتشريعات لا تسمح لهم بالاستجابة بمرونة للتحديات المعاصرة، مما يعيق قدرتهم على إدارة محافظاتهم بكفاءة وفعالية ، وتشكل التحديات القانونية التي يواجهها المحافظون الليبيون عائقاً رئيسياً أمام تحقيق التنمية الريفية المستدامة. وسيتطلب تحسين هذا الإطار القانوني إجراء تغييرات قانونية تحدد الصلاحيات بوضوح وتمنح المحافظين المزيد من الاستقلالية في إدارة الشؤون المحلية. (9)

المطلب الثاني ـ التحديات العملية:

يواجه المحافظون الليبيون عدداً من التحديات العملية التي تعيق التنفيذ الفعال لمهامهم. من بين أمور أخرى، هناك نقص في الموارد المالية والبشرية للمساهمة في تنفيذ مشاريع التنمية وتحسين الخدمات العامة. ويعتمد المحافظون اعتماداً كبيراً على الحكومة المركزية في التمويل، ويعتمد تنفيذ المشاريع المحلية على ميزانيات محدودة وأحياناً متأخرة. ويحد هذا النقص في الميزانية من قدرة المحافظة على الاستجابة السريعة لاحتياجات المجتمع المحلي.

البيروقراطية والروتين: أحد أكبر التحديات التي تواجه المحافظين في تنفيذ مهامهم في الميدان هو البيروقراطية المفرطة. فغالباً ما يضطر المحافظون إلى المرور بسلسلة معقدة من الإجراءات الإدارية والموافقات المتعددة قبل تنفيذ المشاريع واتخاذ القرارات المحلية. ويؤخر هذا الروتين تنفيذ المشاريع التنموية ويؤثر على كفاءة الإدارة المحلية. ويحتاج المحافظون إلى مرونة أكبر في اتخاذ القرارات، لكن اللوائح الحالية تحد من هذه المرونة، مما يؤدي إلى تأخير كبير في تنفيذ المشاريع.

نقص الموارد البشرية المختصة: هناك نقص في القدرات المهنية في بعض المناطق في مجالات مثل التخطيط الحضري والتنمية الاقتصادية وإدارة الموارد ، ويؤثر هذا النقص في الموارد البشرية على قدرة المحافظين على تنفيذ خطط التنمية المحلية بفعالية ، ويعتمد نجاح أو فشل أي مشروع على وجود فريق مدرب يستطيع متابعة التنفيذ ومعالجة التحديات الفنية والإدارية.

البنية التحتية الهشـــة : يعد ضعف البنية التحتية في العديد من المحافظات الليبية أحد أهم العقبات التي تواجه المحافظين في تنفيذ خططهم التنموية ، ويشمل ذلك

شبكات الطرق والصرف الصحي والكهرباء، مما يعيق إمكانية تنفيذ مشاريع جديدة وتحسين الخدمات القائمة. وبالإضافة إلى ذلك، قد تواجه الولايات في المناطق النائية تحديات إضافية، مثل نقص وسائل النقل والتواصل مع الجهات الحكومية المركزية. وهذا يجعل من الصعب على الولاة التواصل مع الوكالات الحكومية المركزية والمجتمعات المحلية، مما يؤخر حل المشاكل المحلية.

التحديات الأمنية: يؤدي تدهور الوضع الأمني في بعض مناطق ليبيا إلى تعقيد عمل المحافظين. إذ يتعين على المحافظين التعامل مع القضايا التي قد تؤثر على الاستقرار الإقليمي، مثل النزاعات القبلية والجماعات المسلحة. وفي بعض الأحيان، تحول التهديدات الأمنية دون ممارسة السلطات المحلية لصلاحياتها، مما يقيد حركة المحافظين ويحد من دورهم في تحقيق الأمن والاستقرار الإقليمي.

النفوذ السياسي: من العقبات العملية الأخرى التي يواجهها المحافظون النفوذ السياسي وضغوط بعض الأحزاب السياسية. ويمكن أن يؤدي تدخل الأحزاب السياسية في عملية صنع القرار المحلي إلى تعقيد تنفيذ المشاريع وإبطاء العمل الإداري. ويُتوقع من المحافظين تنفيذ السياسات الوطنية بطريقة محايدة، لكن الضغوط السياسية قد تعيق تنفيذ المشاريع أو تحول الموارد إلى أهداف غير تنموية.

الاستجابة للأزمـــات : يواجه الحكام تحديات كبيرة عند التعامل مع الأزمات الإقليمية، مثل الكوارث الطبيعية والأزمات الاقتصادية والأزمات الصحية. وقد لا تكون الموارد المتاحة كافية للتعامل بفعالية مع هذه الأزمات. ويؤدي ذلك أحياناً إلى تفاقم الأوضاع في المنطقة ويعزز الشعور بالضعف الإداري لدى المواطنين.

خلاصة ذلك، تشكل التحديات العملية التي يواجهها المحافظون الليبيون عقبة رئيسية أمام أداء مهامهم بكفاءة وفعالية. وتتطلب هذه التحديات استجابة سريعة من الحكومة المركزية لدعم المحافظين بالموارد المالية والبشرية اللازمة وتبسيط الإجراءات الإدارية وتحديث البنية التحتية. ويمكن أن يسهم تعزيز الاستقرار الأمني وتوفير المزيد من الدعم اللوجستي والتقني بشكل كبير في تحسين أداء المحافظين وتحقيق التنمية المحلية المستدامة. (10)

المبحث الرابع ـ مقارنة المركز القانونـــي للمحافظ في الدول الأخـــرى:

المطلب الأول ـ التجربة المصريـــة:

يلعب المحافظون في مصر دورًا محوريًا في النظام الإداري المحلي، ويتم تعيينهم بمرسوم رئاسي من قبل رئيس الجمهورية. وتعد الوظائف الإدارية للمحافظة جزءًا من الهيكل الإداري للدولة، ويعملون كممثل للحكومة المركزية في الأقاليم

والمحافظات ، ويتولى المحافظون في مصر مسؤولية تنفيذ السياسة العامة والإشراف على المرافق والخدمات المحلية وحفظ الأمن بالتعاون مع الجهات الأمنية ، ويتسم النظام المصري بمركزية إدارية واضحة، حيث تتمتع المحافظات بصلاحيات إدارية واسعة للإشراف على جميع الأنشطة الحكومية داخل محافظاتها ، ويتمتع المحافظون بصلاحيات مالية وتنظيمية تسمح لهم بالتحكم المباشر في الموارد المالية للمحافظة، ولكن هذه الصلاحيات غالباً ما تكون محدودة بقرارات الحكومة المركزية، مما يحد من استقلالية المحافظ في اتخاذ القرار.

العلاقة بين المحافظين والمجالس المحلية في مصر: العلاقة بين المحافظين والمجالس المحلية في مصر ذات طبيعة تنفيذية وتنسيقية. وعلى الرغم من أن المجالس المحلية المنتخبة في مصر تساهم في مراقبة أداء المحافظين وتقديم التوصيات بشأن السياسات المحلية، إلا أن قراراتها غالباً ما تكون استشارية، حيث أن السلطة التنفيذية النهائية تقع على عاتق المحافظ. وتعتبر المجالس المحلية في مصر أداة للمشاركة المجتمعية في صنع القرار المحلي، إلا أن تأثيرها الفعلي محدود مقارنة بسلطة المحافظ.

التحديات التي يواجهها المحافظون في مصر: على غرار ليبيا، يواجه المحافظون في مصر العديد من التحديات التي تعيق تنفيذ سياسات التنمية. وتشمل هذه التحديات البيروقراطية المعقدة التي تبطئ عملية صنع القرار ونقص الموارد المالية التي غالباً ما تتحكم فيها الحكومة المركزية وتحد من تأثيرها. وبالإضافة إلى التدخل السياسي، تتأثر بعض القرارات المحلية بالأجندات السياسية، مما يعيق تحقيق التنمية المستدامة.

بالإضافة إلى ذلك، هناك تحديات في التنسيق بين المحافظة ومختلف الوكالات المركزية، كما أن ازدواجية العمل يمكن أن تؤخر تنفيذ المشاريع. وفي بعض المناطق، يعيق ضعف البنية التحتية تقدم مشاريع التنمية ولا يلبي احتياجات السكان المحليين بشكل فعال.

إصلاحات إدارية لتحسين أداء المحافظين: بدأت الحكومة المصرية في السنوات الأخيرة في محاولة تحسين أداء المحافظين من خلال إدخال إصلاحات تهدف إلى تعزيز قدراتهم الإدارية والحد من البيروقراطية. وتشمل هذه الإصلاحات محاولات لزيادة مرونة المحافظين في اتخاذ القرارات المحلية المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتحاول الحكومة المصرية أيضاً تحسين العلاقات بين المحافظين والمجالس المحلية وتعزيز دور المجالس المحلية في صنع القرار، مما يقرب الحكومة من المواطنين ويعزز المشاركة المجتمعية. (11)

مقارنة مع ليبيا: تُظهر المقارنة بين النظامين الإداريين المصري والليبي أن المحافظين في كلا البلدين يتمتعون بسلطات إدارية كبيرة، إلا أن مصر اعتمدت نظاماً إدارياً أكثر مركزية. في مصر، يتمتع المحافظ في مصر بصلاحيات إدارية واسعة، في حين أن المجالس المحلية ليس لها سوى دور استشاري محدود، مما يجعل من الصعب تحقيق الشفافية والمساءلة المطلوبة للأنظمة المحلية.

المطلب الثاني ـ التجربة التونســـية:

في أعقاب ثورة 2011، اتخذت تونس خطوة كبيرة نحو مزيد من اللامركزية الإدارية كجزء من عملية التحول الديمقراطي. يركز النظام الإداري في تونس بشكل أكبر على منح الاستقلالية الإدارية والمالية للوحدات المحلية، وقد تغير دور المحافظين بشكل أساسي عن النظام المركزي السابق. حيث أصبح الوالي التونسي مسؤولاً عن التنسيق بين الحكومة المركزية والهيئات المحلية المنتخبة، ولم يعد يُمنح الصلاحيات الإدارية الواسعة التي كان يتمتع بها في السابق، حيث أصبح يركز أكثر على الإشراف والتنسيق بدلاً من السيطرة المباشرة على عملية صنع القرار.

اللامركزية في تونس: تتمثل إحدى السمات الرئيسية للتجربة التونسية في التركيز على تعزيز المجالس المحلية المنتخبة التي تتمتع الآن بصلاحيات واسعة لاتخاذ القرارات وتحديد أولويات التنمية المحلية. ووفقًا للقانون التونسي، تتمتع البلديات والمجالس المحلية بصلاحيات كبيرة لإدارة الموارد وتوجيه التنمية المحلية، بينما يقوم المحافظون بالتنسيق بين هذه الوحدات المحلية والحكومة المركزية لضمان تنفيذ السياسات الوطنية بشكل متسق ، ويعد النظام أكثر لامركزية مما هو عليه في مصر وليبيا، حيث تتمتع الوحدات المحلية في تونس باستقلالية مالية وإدارية أكبر ، وعلاوة على ذلك، يتم تعزيز المساءلة والشفافية في الإدارة المحلية، حيث تتمتع المجالس المنتخبة بسلطات رقابية واسعة النطاق على المحافظين.

العلاقة بين الولاة والمجالس المحلية في تونس: على عكس النظام المركزي في مصر، يوفر النظام التونسي توزيعاً أكثر توازناً بين المحافظين والمجالس المحلية. وعلى الرغم من أن الولاة في تونس هم جزء من السلطة التنفيذية، إلا أنهم لا يتمتعون بسلطة مطلقة على تسيير الإدارة المحلية. وبدلاً من ذلك، يتمتع الوالي بصلاحيات تنسيقية واشرافية، مما يسمح للمجالس المحلية المنتخبة باتخاذ القرارات بشأن تنفيذ مشاريع التنمية. ويعمل المحافظ كوسيط بين المجلس المحلي والحكومة المركزية وهو مسؤول عن ضمان توافق السياسات المحلية مع الخطة الوطنية ، وتتيح هذه العلاقة التشاركية تفاعلاً أكثر شفافية ومشاركة فعالة من المواطنين، حيث تتمتع المجالس

المحلية بسلطة حقيقية لتوجيه القرارات. ويعكس هذا التطور التزام تونس بدعم مبادئ الحوكمة الرشيدة من خلال تعزيز الديمقراطية المحلية ومنح السلطات المحلية الاستقلالية الكافية للاستجابة لاحتياجات مجتمعاتها المحلية.

التحديات التي يواجهها المحافظون التونسيون: على الرغم من التحول الإيجابي نحو اللامركزية، لا تزال هناك تحديات تواجه الولاة التونسيين ، ومن أبرز هذه التحدّيات عدم وجود سلطة محلية في بعض البلديات، مما يؤثر على قدرة المجالس المحلية على تنفيذ السياسات بفعالية. بالإضافة إلى ذلك، فإن ضعف البنية التحتية في بعض المناطق النائية يعيق التنمية المتوازنة بين المناطق ، كما يواجه المحافظون في تونس تحديات تتعلق بالتنسيق بين الحكومة المركزية والسلطات المحلية. وعلى الرغم من منح المجالس المحلية صلاحيات أكبر، إلا أنه يجب تحقيق التوازن بين المركزية واللامركزية لضمان تكامل جهود التنمية في جميع أنحاء البلاد.

تأثير التجربة التونسية على الوضع القانوني للمحافظين: تمثل التجربة التونسية نموذجًا ناجحًا نسبيًا في تعزيز اللامركزية، حيث يتجه دور الوالي نحو أن يكون وسيطًا ومنسقًا وليس سلطة إدارية مهيمنة. وقد عزز هذا التحول الشفافية والمشاركة المحلية، حيث تلعب المجالس المنتخبة دوراً أقوى في توجيه التنمية المحلية. ويستحق هذا النموذج الاهتمام كدراسة حالة بالنسبة لليبيا والبلدان الأخرى التي تسعى إلى تعزيز اللامركزية والحكم المحلي.

الخلاصة، تقدم التجربة التونسية في مجال اللامركزية نموذجاً حديثاً وفعالاً. حيث يعمل المحافظون كمنسقين لضمان تنفيذ السياسات الوطنية دون سيطرة مباشرة على السلطات المحلية. ويعزز هذا النموذج الشفافية والمشاركة والتنمية المتوازنة في جميع أنحاء البلاد. (12)

الخاتمة :

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على الوضع القانوني للمحافظة في ظل قانون الإدارة المحلية الليبي رقم 59 لسنة 2012 ، ودور المحافظة في تعزيز اللامركزية وتحقيق التنمية المحلية ، وتناولت الدراسة بالتحليل صلاحيات المحافظ، والعلاقة بين المحافظ والمجلس المحلي، والتحديات القانونية والعملية التي تواجه المحافظ ، كما قارنت الدراسة بين التجربتين المصرية والتونسية في الإدارة المحلية، وأظهرت النتائج أن النظام التونسي أكثر تقدماً في تحقيق اللامركزية من مصر أو ليبيا.

النتائـــــج:

ـ الغموض القانوني : تبين أن توزيع الصلاحيات بين المحافظين والمجالس المحلية يتسم بالغموض، مما يؤدي إلى تداخل الصلاحيات وصعوبات في اتخاذ القرار.

ـ التحديات العملية: يواجه المحافظون الليبيون تحديات كبيرة تتعلق بنقص الموارد المالية وضعف البنية التحتية، مما أثر سلباً على قدرتهم على تنفيذ مشاريع التنمية بفعالية.

المقارنة مع دول أخرى : تُظهر التجربة التونسية نجاحاً نسبياً في تطبيق نظام لامركزي متوازن، حيث يلعب المحافظون دوراً تنسيقياً، بينما تتمتع المجالس المحلية بصلاحيات واسعة لاتخاذ القرارات المتعلقة بالتنمية. أما في مصر، فالنظام في مصر أكثر مركزية، حيث يتحكم المحافظ في الإدارة المحلية بينما تلعب المجالس المحلية دوراً استشارياً.

الافتقار إلى المساءلة الواضحة : تفتقر العلاقة بين المحافظ والمجالس المحلية إلى آليات رقابية فعالة، مما يؤثر على الشفافية والمساءلة في تنفيذ السياسات العامة.

التوصيات:

ـ تعديل التشريعات : تعديل قانون الحكم المحلي لتحديد صلاحيات المحافظين والمجالس المحلية بشكل أوضح وتقليل تداخل الأدوار والمسؤوليات.

ـ تعزيز الاستقلالية المالية للمحافظين : منح صلاحيات مالية للمحافظين والمجالس المحلية لإدارة الميزانيات المحلية دون الاعتماد الكلي على أموال الحكومة المركزية وتسريع تنفيذ مشاريع التنمية.

ـ إصلاح البيروقراطية : تبسيط الإجراءات الإدارية والروتين الذي يعيق تنفيذ السياسات والمشاريع المحلية. وهذا سيمكن المحافظين من اتخاذ القرارات بسرعة وفعالية أكبر.

ـ تطوير الموارد البشـــرية : ينبغي تطوير برامج التدريب لزيادة كفاءة المسؤولين المعنيين بالإدارة المحلية، لا سيما في مجالات التخطيط وإدارة المشاريع.

ـ تعزيز المساءلة والشفافية : إنشاء آليات رقابة فعالة بين المحافظين والمجالس المحلية لضمان الشفافية والمساءلة يجب أن تتاح للمجالس المحلية الفرصة للقيام بدور رقابي حقيقي على أداء المحافظين، وبالتالي زيادة ثقة الجمهور في المؤسسات المحلية.

ـــ الاستفادة من التجربة التونسية: يمكن لليبيا الاستفادة من التجربة التونسية. فيمكنها تعزيز دور المجالس المحلية المنتخبة ومنحها صلاحيات أوسع، مع الحفاظ على دور المحافظين كمنسقين بين الحكومة المركزية والأقاليم.

الهوامـــــــــــــش :

(1) الحكومة الليبية. (2012). قانون رقم 59 لسنة 2012م بشأن نظام الإدارة المحلية. طرابلس: وزارة العدل.
(2) خليفة احواس، (2014)، الادارة المحلية في ليبيا 1951 - 2014 دراسة قانونية تحليلية شاملة، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، ليبيا.
(3) الحكومة الليبية. (2013). اللائحة التنفيذية للقانون رقم 59 لسنة 2012م بشأن نظام الإدارة المحلية (قرار مجلس الوزراء رقم 130 لسنة 2013م). طرابلس: رئاسة مجلس الوزراء.
(4) الحكومة الليبية. (2013). اللائحة التنفيذية للقانون رقم 59 لسنة 2012م بشأن نظام الإدارة المحلية (قرار مجلس الوزراء رقم 130 لسنة 2013م). طرابلس: رئاسة مجلس الوزراء.
(5) الحكومة الليبية. (2012). قانون رقم 59 لسنة 2012م بشأن نظام الإدارة المحلية. طرابلس: وزارة العدل.
(6) OECD. (2017). Subnational Governance and Decentralization in the Middle East and North Africa: A Review. Paris: Organisation for Economic Co-operation and Development.
(7) United Nations Development Programme (UNDP). (2019). Local Governance and Decentralization in the Arab States: Case Studies and Lessons Learned. New York: UNDP.
(8) أحمد غازي فيصل، (2019)، التنظيم القانونى للواحدات الادارية المحلية `دراسة مقارنة`، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، مصر.
(9) خليفة احواس، (2014)، الادارة المحلية في ليبيا 1951 - 2014 دراسة قانونية تحليلية شاملة، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، ليبيا.
(10) أحمد غازي فيصل، (2019)، التنظيم القانونى للواحدات الادارية المحلية `دراسة مقارنة`، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، مصر.
(11) صلاح الدين فوزي، (2012)، الإدارة المحلية في التشريع المصري، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، مصر.
(12) Institut Tunisien des Etudes Stratégiques (ITES). (2020). La Décentralisation en Tunisie: Défis et Opportunités. تونس: ITES.